الظهور في وسائل الاعلام كمنطقة حربية، فسوف تنهار الفنادق الاسرائيلية[٣٩].

في ٤/٥/١٩٨٨، بعث المدير العام لشركة لوبر للطيران، مناحيم لوبر، وهي الشركة التي تمثل، في اسرائيل، كثيراً من الشركات، برقية الى وزير السياحة والمواصلات، جاء فيها: «ان الوضع في الرحلات المأجورة الى اسرائيل يعاني من التدهور، وذلك بعد الغاء ٤٠٧ رحلات من جانب ١٦ شركة طيران في فرنسا وبريطانيا والمانيا الاتحادية وفنلندا وسويسرا، والتي تمّ اقرارها في حينه؛ وذلك أدى الى ألغاء حجوزات أكثر من ٦٠ ألف سائح خططوا لزيارة فلسطين المحتلة»[٤٠].

وعلى الصعيد ذاته، فقد انخفض عدد المسافرين من والى مطار اللد بنسبة ١٧ بالمئة، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، مقارنة مع الشهر عينه من العام ١٩٨٧. وانخفض عدد الطائرات التي هبطت في المطار بنسبة ١١ بالمئة. وانخفض عدد المسافرين في كل طائرة بنسبة سبعة بالمئة، حيث كان المعدل العام للمسافرين ١٤٤ مسافراً، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٧، بينما المعدل، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، كان ١٣٥ مسافراً. وشهد مطار اللد، في العام ١٩٨٨، انخفاضاً ملموساً في عدد المسافرين، حيث سجلت الأحد عشر شهراً الأولى من العام انخفاضاً في عدد المسافرين بنسبة تسعة بالمئة، ويأتي هذا الانخفاض على خلفية انخفاض عدد السياح القادمين[٤١].

وأظهرت أرقام نشرها مكتب الاحصاء المركزي الاسرائيلي أن عدد السياح، خلال الأحد عشر شهراً من العام ١٩٨٨، انخفض بنسبة ١٢ بالمئة عنه في الفترة عينها من العام ١٩٨٧؛ وان هذا الانخفاض يعود، في الدرجة الاولى، الى الانتفاضة الفلسطينية في الأراضي المحتلة. وبلغ عدد السياح الذين زاروا اسرائيل، منذ الأول من كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨ وحتى نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٨، مليوناً ومئة ألف سائح، مقابل مليون ومئتين وخمسين ألف سائح خلال الفترة عينها من العام ١٩٨٧[٤٢]. وقد قدر تقرير اقتصادي صادر عن بنك هابوعاليم الضرر الذي أصاب السياحة، في الشهور الخمسة ألاولى من الانتفاضة، بما يعادل ١٤٠ مليون دولار. الّا أن عدداً من المسؤولين الاسرائيليين رأى أن الخسارة أكبر بكثير، ويمكن أن تصل ٥٠٠ مليون دولار[٤٣].

لذا، فان استمرار الانتفاضة، وبوتيرة متصاعدة، سيكلف العدو الصهيوني خسائر فادحة في هذا القطاع الهام في الاقتصاد الاسرائيلي؛ وأن هذه الخسائر مرشحة للازدياد، خاصة بعد تعرية ممارسات اسرائيل العنصرية والوحشية ضد أبناء الشعب الفلسطيني أمام الرأي العام العالمي.

الضرائب

منذ احتلال اسرائيل للضفة الفلسطينية وقطاع غزة العام ١٩٦٧، وضمن برنامجها هضم الاقتصاد الفلسطيني وجعله اقتصاداً تابعاً. ولجعل المناطق تلك خارج أعبائه المالية، قامت سلطات الاحتلال، بواسطة الاوامر العسكرية، بتعديل النظام الضريبي القائم، وفرض قوانين ضريبية جديدة للاستيلاء على أكبر مبلغ ممكن. من أهم هذه القوانين: قانون ضريبة الانتاج؛ وقانون ضريبة القيمة المضافة، وقانون تعديل قانون ضريبة الدخل، وقانون الرسوم الجمركية، وقانون ضريبة الاملاك، وقانون ضريبة المعارف، بالاضافة الى تنوّع أشكال ومسمّيات أخرى من الضرائب. ونتيجة لذلك، استطاعت سلطات الاحتلال جني ملايين الدولارات من الأراضي المحتلة طوال سنوات الاحتلال. ولكن مع بدء الانتفاضة، استطاعت القيادة الموحّدة للانتفاضة، ومن خلال نداءاتها وبياناتها التي دعت الى عدم دفع الضرائب، أن تصيب العدو اقتصادياً، وتؤثر في نشاطه في مجال الضرائب. فقد دلّت